# دور المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

## *The Role of Non-Governmental Organizations in Global Environmental Governance*

**طالبة الدكتوراه/ هيبة نامر** [1،2]

**جامعة بسكرة، (الجزائر)** [1]

**المؤلف المراسل:** [2] namerhiba74@gmail.com

**تاريخ الاستلام:** 2020/12/06 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/02/20 **تاريخ النشر:** 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

**مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فريد خلفاوي (جامعة الوادي)** **اللغة الإنجليزية: أ./ محمد شوشاني عبيدي (جامعة الوادي)**

**ملخّص:**

تكتسي دراسة المنظمات غير الحكومية أهمية بالغة، كونها أصبحت تمثل أحد أهم الفواعل المشاركة في الحوكمة العالمية التي تعمل على إدارة مختلف القضايا في مقدمتها القضايا البيئية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في ضبط السياسات البيئية العالمية من أجل الحد من الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها البيئة، وقد انطلقت دراستنا من إشكالية رئيسة: كيف تسهم المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية؟ حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن المنظمات غير الحكومية تمتلك آليات فعالة تؤهلها لأن تمارس نفوذا وتأثيرا كبيرين في نظام الحوكمة البيئية العالمية، في المقابل تواجهها مجموعة من التحديات تجعل من نشاطاتها محدودة وتحول دون أدائها لمهامها.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات غير الحكومية؛ الحوكمة؛ البيئة؛ الحوكمة البيئية العالمية؛ القضايا البيئية.

***Abstract:***

*The non-governmental organizations are crucially important, as they are effective factors participating in the global governance working on diverse issues, of which is the environmental ones. Therefore, the current research aims at highlighting the roles of the non-governmental organizations in regulating the global environmental policies to limit the serious violations transgressing the environment. The statement of the problem from which the current study departs is the following: how do non-governmental organizations contribute to achieving global environmental governance? The findings yielded from this study revealed that non-governmental organizations do possess effective mechanisms that permit them to exercise power over the global environmental governance system .On the*

*other hand, these non-organizations are faced with many challenges limiting their activities and impeding them from performing their role fittingly.*

***Key words**: Non-governmental organizations; Governance; Environment; Global Environmental Governance; Environmental Issues.*

## مقدّمة:

بحلول نهاية القرن العشرين كانت القضايا البيئية تحتل موقعا متقدما على جدول الأعمال الدولي، سواء أكانوا زعماء سياسيين أم مسؤولين حكوميين أم منظمات حكومية وغير حكومية أم علماء أم صناعيين، فقد تطورت قضايا البيئة مع مرور الوقت من مجرد قضايا بيئية بسيطة إلى أخطار تهدد الإنسانية بأكملها، فمعظم بحار العالم ومحيطاته تتعرض للصيد الجائر، كما تتدهور التربة وتتآكل على نطاق واسع، وتدمير المواطن الطبيعية واختفاء عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات، ودفن النفايات في البحر والجو والبر بكميات ضخمة، منها المواد الكيميائية واستنزاف الأوزون والتغيير المناخي.

وتعد كل هذه المشكلات البيئية من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب دول العالم، وقد ترجمت هذه الشعوب وعيها إلى ممارسة فعلية، نتج عنها ظهور عديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، من بينها المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالبيئة وتدافع عنها، وذلك لوضع سياسات عامة عالمية من أجل معالجتها.

ويكتسي إشراك المنظمات غير الحكومية أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة، فمنذ مؤتمر ستوكهولم 1972 قامت هذه المنظمات بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي للقضايا البيئية، ومن ثم أصبحت شريكا رئيسا وفاعلا مهما في نظام الحوكمة البيئية العالمية.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسة التي تحاول الدراسة معالجتها تتمثل فيما يلي:

**كيف تسهم المنظمات غير الحكومية في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية؟**

للإحاطة بالموضوع أكثر نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي العوامل التي تسهم في التمكين لدور مؤثر للمنظمات غير الحكومية في نظام الحوكمة البيئية العالمية؟
- ما هي التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية ضمن نسق الحوكمة البيئية العالمية؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة تستند الدراسة على الفرضية التالية:

- إن التنوع المؤسساتي الذي ميز نظام الحوكمة العالمية فتح المجال لمشاركة فواعل دولية أخرى تمكنت من خلالها المنظمات غير الحكومية من أداء أدوار مؤثرة ومتفاوتة ضمن نسق الحوكمة البيئية العالمية.

**منهجية الدراسة:**

إن الهدف من دراسة أي بحث علمي هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، لذلك تم الاعتماد على مجموعة من المناهج والاقترابات من أجل التقرب إلى الموضوع أكثر، وقد فرضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها ومستقبل الظواهر والأحداث، فالهدف من دراستنا لهذا المنهج هو دراسة الواقع البيئي في العالم والتصور لسياسات وآليات لحماية البيئة مستقبلا، كما تم الاعتماد على الاقتراب المؤسساتي، حيث تم استخدام هذا المقترب لدراسة الأدوار التي تؤديها المنظمات غير الحكومية داخل نسق الحوكمة البيئية العالمية.

**أهداف المقال:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لدور المنظمات غير الحكومية ذات الأجندة البيئية، حيث نقوم بالكشف عن البنية المؤسساتية الجديدة للحوكمة البيئية العالمية ذات الطابع غير الرسمي، وهي المنظمات غير الحكومية، فالتهديدات البيئية اليوم تفرض دعوات كثيرة للتنسيق العالمي والعمل الجماعي، هذا التنسيق يتم عبر شبكات مختلفة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

## المبحث الأول:

## الإطار المفاهيمي للمنظمات غير الحكومية والحوكمة البيئية العالمية

ظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية" نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، وقد مثل ازديادها وتطورها أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة، فالترابط المتزايد جزئيا المقترن بالتحسينات في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل أسهم في إنشاء آلاف المنظمات والمجموعات المتخصصة، حيث تلتزم بطائفة واسعة من الموضوعات من بينها حماية البيئة.

### المطلب الأول: مفهوم المنظمات غير الحكومية

إن من أبرز المصطلحات التي تثير تساؤلات حول مضمونها، والتي أصبحت تعبر عن اتجاهات معاصرة ذات تأثير ظاهر في مختلف أوجه الحياة الإنسانية مصطلح "المنظمات غير الحكومية"، هذا المصطلح الذي يجري ترديده على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف المنظمات غير الحكومية مع ذكر أهم الخصائص التي تتميز بها.

#### الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية

هناك تعريفات كثيرة للمنظمات غير الحكومية، ولكن أكثرها تعبيرا هو التعريف الوارد في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) حول دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، وفي المتابعة المتكاملة لها، فهي كما عرفها التقرير: "إحدى مؤسسات المجتمع الدولي المدني، وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام، تطوعية وحرة،

مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي المتبادل، وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة، ومن ثم إلى تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والرعاية والتوعية والرفاهية والتنموية". (آسيا، 2000)

ومن بين التعاريف الواردة حول المنظمات غير الحكومية أيضا نجد تعريف "مارسل مارل" "Marcel Merle"، حيث يعرفها بأنها: "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب".(Merle, 1983, p 388)

ويعرفها "غويلوديز" "JF Guilhaudis" بأنها: "تجمع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام، من جنسيات مختلفة وذلك للقيام بنشاط دولي ذو هدف غير مادي".(Guilhaudis, 2003, p 339)

أما الأستاذ "محمد عوض الهزايمة" فيرى "أن المنظمات غير الحكومية هي تلك المنظمات التي يشكلها الأفراد أو الجماعات، دون أن تفرض الحكومات نفسها في عضويتها وتتناول في أغلب الأحيان أنشطة إنسانية تهتم بالعالم ومثالها: الصليب الأحمر، التجارة الدولية، منظمات حقوق الإنسان". (الهزايمة، 2004، ص 24)

من جهة أخرى نجد أن المنظمات غير الحكومية تنشأ بموجب اتفاقية بين فاعلين غير حكوميين، حيث تبقى عضويتها مفتوحة لمنظمات وهيئات غير رسمية، وفاعلين مجتمعيين من دول عدة، يتقاسمون اهتمامات مشتركة في مجالات معينة، ومثال هذا النوع من المنظمات: "منظمة العفو الدولية" Amnesty International، "منظمة السلام الأخضر" Green Peace و"منظمة الشفافية الدولية" International Transparency، و"اللجنة الأولمبية الدولية" Commitee International Olympic. (Clive, 2001, p95)

كما يرى كلا الأستاذين "كولار" و"منصور ميلاد": "أن المنظمات غير الحكومية لا تتكون من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات وحركات دون هدف ربحي، تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد لتعبر عن تضامن غير وطني". (غضبان، 2005، ص251)

إلا أن هذا التعريف ينطوي على تداخل في المعاني والوظائف مع مصطلحات أخرى منها: المنظمات المرتكزة على الجماعة أو الشبكات أو الحركات الاجتماعية، لذا سنحاول الوقوف عند هذه المفاهيم حتى نستطيع أن نفرق بين مفهوم المنظمات غير الحكومية وبعض المفاهيم الأخرى فنجد: (Baylis & Smith, 2001, p435)

- **المنظمات المرتكزة على الجماعة Community-Based Organizations:** وهي منظمات غير حكومية محلية، تتكون من أفراد منظمين في مدن أو قرى للمطالبة بمصالح مشتركة وعادة ما ينظر إليها على أنها أكثر راديكالية.

- **الشبكات Networks:** تعبر عن نسق الاتصالات بين الأفراد أو المنظمات لتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات ومناقشة الأهداف، وبذلك فهي ليست دائمة ولا تضم أعضاء رسميين ولا قادة معينين، ولا مقرات دائمة مثل حركة مناهضة العولمة الاقتصادية.

- **الحركات الاجتماعية Social Movement:** جماعة أفراد يملكون حسا مشتركا بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف التي تقود إلى سلوك موحد، وبهذا يكون المفهوم أشمل من المنظمات غير الحكومية والشبكات فهي تضم الحركات النسائية والبيئة ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدينية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة نجد أن مصطلح المنظمات غير الحكومية ينحصر في المنظمات الدولية التي تعترف بها، وطبقا للمادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة فقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريفا للمنظمات غير الحكومية، ويتمثل فيما يلي: "المنظمات غير الحكومية هي منظمات دولية لم تنشأ من خلال اتفاقيات بين الحكومات، بما في ذلك المنظمات التي تقبل أعضاء معينين ومختارين من قبل سلطات حكوماتهم، شريطة أن لا يعرقل الأعضاء المنتمين لهذا الصنف حرية التعبير داخل هذه المنظمة". (Fontanel, 2005, p12)

بذلك نجد أن مصطلح المنظمات غير الحكومية يحمل أسماء عدة بحسب المنطق الثقافي والبيئي منها: قطاع تطوعي أو غير حكومي، قطاع غير هادف للربح، منظمات التضامن الدولية، منظمات خاصة، تلك هي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن الظاهرة نفسها، وأكثر هذه التعبيرات شيوعا واستخداما في الأدبيات من قبل المنظمات الدولية هي "المنظمات غير الحكومية".

من خلال ما تقدم يمكن أن نتوصل إلى تعريف إجرائي للمنظمات غير الحكومية، وهي تلك المنظمات التي يشكلها أو يقودها مجموعة من الأشخاص لديهم الاهتمام نفسه والأهداف المشتركة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، حيث يعملون بصفة تطوعية ودون هدف للربح المادي، والمنظمات غير الحكومية تؤدي مجموعة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتقوم بدور المحامي في نقل انشغالات المواطنين إلى الحكومات، وتعمل على رصد المتطوعين وتشجيعهم من خلال جمع المعلومات وتوفيرها، ويرتكز عمل بعض التنظيمات حول قضايا محددة مثل حقوق الإنسان والبيئة والصحة، حيث توفر الدراسات والتحليلات والخبرات، وتكون بمثابة آليات للإنذار المبكر، وتساعد على رصد الاتفاقيات الدولية وتنفيذها.

**الفرع الثاني: خصائص المنظمات غير الحكومية**

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من الخصائص:

- المنظمات غير الحكومية تنشأ من قبل أفراد أو هيئات خاصة تنتمي إلى دول عدة، مما يضمن عدم انحياز المنظمة غير الحكومية في عملها لدولة دون أخرى، ومع ذلك فقد كان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية احتفظت بطابعها المحلي من حيث التكوين أو التمويل، وهي تمارس أنشطتها، وتسعى إلى تحقيق أهداف تعود بالفائدة على الإنسانية جمعاء، أدى ذلك إلى اعتراف دولي بها، وإقرار وضعها كمنظمات دولية غير حكومية، فمثلا هناك 400 منظمة غير حكومية لها حق الملاحظة (Observateur)، ونظام استشاري (Consultatif) أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. (Bettati & Dupuy, 1986, p278)

– المنظمات غير الحكومية تسعى إلى تحقيق أهداف غير تجارية (لا تحقق الربح)، مما يجعلها تعبر عن تضامن بين أعضائها (لحرش، 2007، ص169)، هؤلاء الأعضاء يتطوعون في الغالب للانضمام إليها نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتمحور اختصاصها التطوعي حول قضايا محددة من قبيل الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة أو المرأة... (Casey, 1998, p53)

– المنظمات غير الحكومية تعمل في إطار المبادرات الخاصة، مما يضمن استقلاليتها داخليا وخارجيا، فهذه المنظمات تتكون من مجموعة من الأشخاص أو المجموعات التي لا تتلقى أية توجهات سواء من الحكومة أو المنظمة الدولية، ومع ذلك توجد بعض الحالات الاستثنائية حيث إن عددا معتبرا من المنظمات غير الحكومية قامت بمبادرة أو بدعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك، وهناك نوع آخر من المنظمات غير الحكومية تبرز إلى الوجود من وحي بعض الحكومات، أو تلك التي تتكفل الحكومات بالإنفاق على أنشطتها، ورغم ذلك تبقى حالات استثنائية، فالمنظمات غير حكومية لا تتلقى أي نوع من التوجيه سواء من السلطات المحلية أو الدولية. (ميرل، 1986، ص383)

– المنظمات غير الحكومية لها كيان دائم مثل باقي المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فهي تمتلك إدارات ومقرات دائمة تسمح بوجود نوع من التنظيم، هذا التنظيم يحصل من خلال التنسيق بين مختلف الفروع التابعة للمنظمة. (سعد الله، 2009، ص26)

**المطلب الثاني: في مفهوم الحوكمة البيئية العالمية**

يعد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية مفهوما معقدا وشائكا نظر لحداثته، حيث يعد من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل العلوم السياسية، وقبل التطرق إلى مفهوم الحوكمة البيئية العالمية لابد من تحديد مفهوم الحوكمة والبيئة:

**الفرع الأول: مفهوم الحوكمة**

يعد موضوع الحوكمة من أهم المواضيع التي ظهرت في الآونة الأخيرة، حيث لاقى رواجا واهتماما عالميا كبيرا، غير أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الجهود البحثية، خاصة أنه يتشابك مع مفاهيم أخرى ومواضيع ذات صلة منها العولمة، ورغم الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه وتداوله، إلا أنه لم يتم تحديد صيغة متفق عليها في اللغة العربية، حيث نجد صيغ متعددة منها؛ الحكم والحكم الراشد والرشادة والحاكمية وإدارة شؤون الدولة والمجتمع والحوكمة، ومرد ذلك هو حداثة المفهوم نسبيا، حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينيات وفقا لتقارير البنك الدولي لعام 1989 حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في إفريقيا، إلا أن التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم تدم طويلا، فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينيات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدمه على نطاق واسع خلال حقبة التسعينيات من قبل المنظمات الدولية بوصفه منهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الإدارات الحكومية (القطاع الحكومي) عن تحقيق ذلك بفاعلية وكفاية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك تجاوز مفهوم الحوكمة الجهاز الحكومي الرسمي ليشمل عمليات صنع القرار والعمليات التي تنفذ بها القرارات، وأصبحت الحوكمة تشير إلى صنع

السياسات بطريقة منفتحة ومستنيرة، وإلى إدارة تتمتع بمهنية أكبر، تعمل على تعزيز الصالح العام وسيادة القانون، والعمليات الشفافة، ومشاركة مجتمع مدني قوي في الشؤون العامة، كما تشير الحوكمة إلى تحقيق العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ذلك من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات بشكل متساو، وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الحوكمة على أنها:

"أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة "ويعبر عن هذا الاتجاه فكر البنك الدولي ومختلف المنظمات الدولية، إذ يعرفها البنك الدولي بأنها: "الهياكل والوظائف والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة". (المصري، 2003، ص4)

كما يعد مفهوم الحوكمة مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي". والحوكمة مفهوم أوسع من الحكومة لأنها تتضمن، بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص، ويعبر مفهوم الحوكمة عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية. (كريم، 2013، ص7)

**الشكل 1:** شكل يوضح المكونات الثلاثة للحوكمة

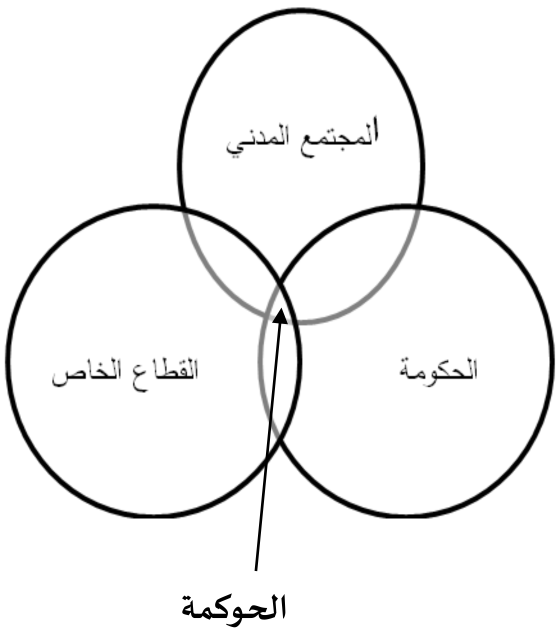


**المصدر: من انجاز الباحثة**

**الفرع الثاني: مفهوم البيئة**

البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني Oikos والذي يعني بيت أو منزل، حيث تعرف بأنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وهو يشمل ما فيه من تربة وماء وهواء ومكونات جمادية ومظاهر كونية. (عصمت مطاوع، 2005، ص231)

كما عرف مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 البيئة بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم". (الشيخلي، 2009، ص28)

**الفرع الثالث: في مفهوم الحوكمة البيئية العالمية**

بدأ الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية العالمية في نهاية القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع بداية الاهتمام الدولي العالمي بالقضايا البيئية والتعاون فيها، وذلك خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، الأمر الذي أدى إلى ظهور الموجة الأولى من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسات كل من "كينان" Kennan سنة 1970، "جونسون" Johnson سنة 1972، "كالدويل" Caldwell سنة 1984، والمؤشر الرئيس لظهور مفهوم الحوكمة البيئية العالمية اليوم يرجع إلى بداية النقاش حول مفهوم الأنظمة البيئية العالمية مع "كراسنر" Krasner سنة 1983، "يونغ" Young خلال 1980، 1986، و1989. (Biermann, 2004, p105)

وقد اهتم هذا النوع من الدراسات بالمنظمات البيئية الحكومية من خلال "بارتليت" Bartlett، و"كوريان" Kurian سنة 1995، وبالمنظمات البيئية غير الدولية من خلال "كونكا" Conca سنة 1995، "وبنر" Wapner سنة 1996، "روستيالا" Raustiala سنة 1997، وقد شكلت هذه الدراسات أساسا هاما للمناقشة الحالية بشأن موضوع الحوكمة البيئية العالمية. (Biermann, 2004, p110)

تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة. (Dauvergne, 2005, p9)

كما تشير الحوكمة البيئية العالمية إلى مجموع المنظمات، وأدوات السياسة العامة، وآليات التمويل، والقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات حماية البيئة العالمية. (Najam & Papa, 2006, p3)

وهكذا فإن الحوكمة البيئية العالمية هي عملية تأسيس مجموعة قواعد للتصرف، تحدد الممارسات، وتعين الأدوار، وتوجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الحكومية لمواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول (زياني و بن سعيد، 2010، ص91)، فمفهوم العالمية في سياق الحوكمة لا يشير إلى المجالات مابين الحكومية والدولية، فإذا كان المجال الحكومي يعالج القضايا الرسمية ما بين الحكومات، والمجال الدولي بالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات ما بين الحكومية يؤكد أيضا على الاتصالات المشتركة بين مواطني هذه الحكومات، في حين أن تعبير العالمية يذهب إلى أبعد من ذلك فهو يجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية لمجموعة كبيرة من المؤسسات تتضمن الحكومات والهيئات غير الحكومية والجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

وبذلك فالحوكمة البيئية العالمية هي شبكة معقدة من المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والمعاهدات والاتفاقيات ومجموعة الفواعل التي تكون النظام الواقعي للحوكمة البيئية العالمية.

## المبحث الثاني:
## القضايا البيئية التي تستوجب إدارة تشاركية

أصبحت القضايا المتصلة بالبيئة سواء كانت قضايا تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية أو القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية من القضايا الحيوية التي تشغل تفكير المهتمين بالشؤون البيئية في جميع أنحاء العالم، وذلك لما لهذه القضايا من انعكاسات سلبية على الأنظمة البيئية العالمية.

### المطلب الأول: القضايا المتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية

يقصد باستنزاف الموارد الطبيعية التقليل من قيمتها أو اختفائها عن أداء دورها العادي المحدد لها في منظومة الحياة، وتختلف أسباب استنفاذ الموارد الطبيعية واستنزافها، فبعضها مرتبط بالنشاط البشري كالصناعة والتعدين، والبعض الآخر مرتبط بالظروف المناخية المتمثلة في شحة الأمطار أو زيادة درجة الحرارة في منطقة معينة، كما قد تكون مرتبطة بالظروف والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين التي تؤدي إلى تدهور وانهيار النظم البيئية العالمية (محمد ابراهيم، 2007، ص28)، وتؤثر الزيادة السكانية الهائلة والنمو الاقتصادي المتزايد والمتعاظم والمترافق مع التدهور البيئي، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الرهيب، وجهل الإنسان وتخلفه الحضاري تأثيرا عميقا وشاملا على جوانب البيئة، حيث يؤدي تأثير هذه العوامل إلى الإخلال بالتوازن البيئي لفترة زمنية طويلة، لذلك تعد مسألة استنزاف الموارد الطبيعية من أهم المشاكل البيئية المطروحة في أجندة القضايا الدولية، ذلك لما اقترنت به من آثار عالمية قياسا على كافة المعايير، هذا النوع من التهديدات البيئية يحوي في طياته العديد من المشاكل التي تمثل ميراثا عالميا مشتركا Global Commons، وجب هنا تحديد أهم هذه القضايا:

#### الفرع الأول: إزالة الغابات Deforestation

تعد الغابات نظاما بيئيا شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ما يقرب 28% من القارات، ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي خصوصا في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين $O_2$ وثاني أكسيد الكربون $CO_2$ في الهواء، مع ذلك في كل عام هناك نحو 13 مليون هكتار من الغابات التي تفقد في العالم، بسبب النشاطات البشرية مثل قطع الأشجار للحصول على الوقود والحرق والزراعة، وتطهير الأراضي لرعي الماشية، وعمليات التعدين واستخراج النفط وبناء السدود، وتعد إزالة الغابات من أكثر المخاطر التي تهدد الإنسان. (Moutinho, 2005, p8)

#### الفرع الثاني: المياه

تحتل المياه في القرن الحادي والعشرين المكانة نفسها التي احتلها النفط في القرن العشرين، فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، لذلك تعد أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية (علي وردم،

2003، ص2016)، حيث أكد تقرير تنمية المياه العالمي للأمم المتحدة عام 2003 أن كمية المياه المتاحة على مدى السنوات العشرين القادمة سينخفض بنسبة 30%، ما يعني أن 40% من سكان الأرض لا يحصلون على الحد الأدنى الضروري. (لموشي و بخوش، 2020، ص680)

وقد حذرت المنظمات غير الحكومية من تراجع المنسوب العالمي للمياه، وانتقدت محاولات خصخصة الماء، وذلك في مؤتمر "بون" 2001، فعلى الرغم من أن المياه تغطي 70% من سطح الأرض إلا أن المياه العذبة لا تمثل سوى 2.5 %، لذلك انتقدت هذه المنظمات منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي بوصف الماء خدمة خاضعة لمنطق السوق، كما صعدت من حركات الاحتجاج لفكرة المنتدى العالمي للمياه وتمليك المياه للشركات الكبرى مثل "فيفندي"و"السويس". (علي ثعالبي، 2014، ص114)

**الفرع الثالث: التنوع الحيوي Biodiversity**

شهد اصطلاح التنوع الحيوي Biodiversity صعودا كبيرا في الفترة الأخيرة وأصبح يحظى باهتمام واسع من قبل أعضاء المجتمع الدولي، خاصة حينما يكون الحديث منصبا على حالة الكائنات الحية في النظام البيئي، وعندما يكون الأمر متعلقا بالآثار التي تخلفها الأنشطة البشرية أو الأحداث البشرية فيقدر أنه في كل يوم تدمر أنواع زراعية وحيوانية تدميرا كاملا (أكثر من 50000 نوع بين عامي 1990-2000)، ولعل ما أصاب منطقة جنوب شرق آسيا من خسائر وتدهور على المستوى البيولوجي خير شاهد على ذلك، حيث قدر علماء البيولوجيا والايكولوجيا أن مياه المحيط الهندي تحتاج إلى نحو قرن من الزمان حتى تعود إلى حالتها من الثراء والتنوع البيولوجي التي كانت عليه قبل حدوث موجات المد الزلزالية المعروفة باسم "تسونامي". (حسين، 2007، ص540)

وبضغط من المنظمات غير الحكومية عقدت مؤتمرات دولية كللت باتفاقية التنوع البيولوجي طرحت للتوقيع خلال قمة الأرض سنة 1992 صادقت عليها منذ ذلك الحين 183 دولة، وتلزم هذه الاتفاقية البلدان الحفاظ على التنوع الحيوي أو البيولوجي، واستخدامه بطرق رشيدة وعملية في الحفاظ على أنواع الكائنات الحية خاصة المهددة بالانقراض. (لموشي و بخوش، 2020، ص679)

**المطلب الثاني: القضايا المتعلقة بالغلاف الجوي والتغير المناخي**

تعد ظاهرة التغيرات المناخية العالمية من أخطر القضايا البيئية التي تستأثر اهتمام المجتمع الدولي حاليا، هذه الظاهرة تحولت إلى قضية حياتية معاشة ومؤثرة في كل مظهر من مظاهر الحياة، فنتائجها العميقة تعادل خطر اندلاع حرب نووية عالمية، بل قد تكون نتائجها النهائية أسوء بكثير من كل التوقعات العلمية، وقد ذكر "ديفيد كيند" مستشار الحكومة البريطانية سنة 2004 في مقابلة بمجلة العلوم "أن تهديد تغير المناخ أعظم من الإرهاب الدولي".

فتغير المناخ اليوم يعد حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاث الغازات الدفيئة، ومع ذلك يمكن إدراك أن هناك مخاطر وتهديدات كبيرة، من المحتمل أن تكون كارثية، بما في ذلك ذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند وغرب القطب الجنوبي، مما سينتج عن ذلك غمر مناطق وبلدان عديدة، أيضا التغيرات الكبيرة في تيار الخليج الدافئ التي ستؤدي إلى تغيرات مناخية عنيفة، ومن ثم فقد بات تغير المناخ تهديدا وجوديا للحاضر والمستقبل، وأصبح يمثل:

- تهديدا للاستقرار الإنساني.
- تهديدا للأمن الغذائي.
- تهديدا للأمن المائي.
- تهديدا للأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي.
- تهديدا للأمن الصحي.
- الهجرة البيئية.

ومن بين القضايا المتعلقة بالغلاف الجوي والتغير المناخي نجد:

**الفرع الأول: ظاهرة الاحترار العالمي (الاحتباس الحراري) Global Warming**

لقد أثار التحذير الذي أعلنته هيئة مستشاري تغيرات المناخ IPCC التابعة للأمم المتحدة حول احتمالات زيادة التغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري بصورة كبيرة جدا أسرع من المتوقع، هذه الظاهرة التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والسياسية. (حسين، 2007، ص534)

يرجع العلماء سبب تفاقم هذه الظاهرة بدرجة أولى إلى تلوث الهواء الناجم عن الأنشطة الإنسانية المختلفة، منها تقدم الصناعة ووسائل المواصلات، فمنذ الثورة الصناعية وحتى الآن ونتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الاحفوري "فحم، بترول، غاز طبيعي" كمصدر أساس ورئيس للطاقة واستخدام غازات الكلور والفلور والكربون في الصناعات بشكل كبير، هذا كله ساعد وبرأي العلماء على زيادة الدفء لسطح الكرة الأرضية وحدوث ما يسمى بـ "ظاهرة الاحتباس الحراري".

بذلك تعد ظاهرة الاحتباس الحراري من أخطر وأكبر التهديدات البيئية العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، إذ إن عالمية مخاطره تستلزم لمواجهتها كثيرا من التغيرات في أنماط التنمية خاصة في العالم النامي، على الرغم من أن الدول الصناعية الكبرى هي المتسبب الرئيس في تفاقم حدة هذه الظاهرة. فأوروبا واليابان وأمريكا الشمالية تشكل مجتمعة ما يقارب 15% من سكان العالم، إلا أنهم مسؤولون عن ما يقدر بثلثي غاز ثاني أكسيد الكربون 66% المنبعث في الجو حتى يومنا هذا، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزيد عدد سكانها عن 5% من سكان العالم فهي مسؤولة عن ما يقدر بربع 25% من الغازات المنبعثة في الأجواء العالمية أي أن أقل من 20% من سكان العالم يتسببون بإطلاق أكثر من 91% من الغازات المدمرة في الأجواء العالمية، وتنتشر هذه الغازات في الغلاف الجوي بواسطة الرياح ليعاني منها من أطلقها ومن لم يطلقها على حد سواء. (طارق عبد الكريم الشعلان، 2010، ص11)

**الفرع الثاني: استنفاذ طبقة الأوزون Ozone Layer Depletion**

أصبحت طبقة الأوزون قضية عالمية حيث انصب اهتمام الشعوب في مختلف بلدان العالم عليها للمخاطر التي تنطوي عليها وتنذر بها مختلف الكائنات الحية على سطح الأرض من إنسان ونبات وحيوان.

وقد دفع التأكيد العلمي لاستنفاذ طبقة الأوزون المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية للتعاون من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية طبقة الأوزون. ففرضت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والنرويج كطرف واحد حظرا على الاستخدامات غير الأساسية للمركبات الحاوية لعناصر الكربون

والهيدروجين والفلور والكلور وغيرها من المواد المستنزفة للأوزون، وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أبحاث دوليا حول مخاطر استنزاف الأوزون بالتنسيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. (بيليس وسميث، 2004، ص685)

**الفرع الثالث: تلوث الهواء**

تعد مشكلة تلوث الهواء من أخطر القضايا البيئية الرئيسة التي تواجه أمم العالم، ويرجع السبب الرئيس في تفاقم حدة هذه الظاهرة إلى تسارع عجلة النمو الصناعي والمدني وتطورهما على حد سواء أنتج كميات كبيرة وهائلة من المخلفات الضارة، والتي تلفظ إلى الجو باستمرار.

بذلك يتميز التلوث الهوائي عن غيره من أشكال التلوث بأنه سريع الانتشار، حيث لا يقتصر تأثيره على منطقة المصدر فحسب، إنما يمتد إلى المناطق المجاورة والبعيدة، كذلك وبعكس أشكال التلوث الأخرى (المياه والنفايات الصلبة وغيرها)، فإن التلوث الهوائي لا يمكن السيطرة عليه بعد خروجه من المصدر ، لذا يجب التحكم به ومعالجته قبل خروجه إلى الجو،كما أنه لا يرى بالعين المجردة غالبا، إضافة إلى أنه متعدد المصادر، كل هذه الصفات تجعل من تلوث الهواء القضية البيئية الكبرى. (كاتوت، 2009، ص97)

## المبحث الثالث:

## آليات عمل المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

تفرض المشاكل البيئية العالمية اليوم دعوات كبيرة للتنسيق العالمي والعمل الجماعي، هذا التنسيق يتم عبر شبكات مختلفة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، من بينها المنظمات غير الحكومية، وبسبب الضغوطات المتصاعدة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في الميدان البيئي، احتلت قضية البيئة مكانة متميزة ومتنامية في النظام الدولي، فالبيئة تعد قضية عالمية تستدعي كافة الجهود الدولية من أجل مجابهة مشاكلها والحد من مخاطرها.

**المطلب الأول: أشكال مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية**

هناك أشكال جديدة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية غيرت من طبيعة صنع القرار البيئي الدولي، خاصة بعد أن أدركت المجموعة الدولية أن العمل الشامل الفعال يتطلب انخراط شامل لكافة الفواعل الدولية الرسمية وغير الرسمية، وذلك من أجل صنع القرار الدولي وتنفيذه، ومن ثم فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تتخذ أشكالا مختلفة.

**الفرع الأول: منافسة الحكومات**

لم تعد الدول منفردة كانت أو مجتمعة بإمكانها تلبية حاجات الأفراد بالصورة المثلى، والتكفل بجميع انشغالاتها، أو القيام بجميع الوظائف في خضم ما أفرزته التطورات التكنولوجية من مهام جديدة معقدة تتطلب متعاونين جدد وآليات مستحدثة لتسهيل العمل وتقاسم الأدوار.

من هنا ظهر اهتمام عالمي ونزعة نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية، وإنمائها وإعطائها أدوار مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، وقد

شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة، وهكذا أصبح للمنظمات غير الحكومية مكانة متميزة تنافس مكانة الدولة.

لذلك تقوم المنظمات غير الحكومية في سعيها لحماية البيئة بإتباع سياسات عديدة لفرض تأثيرها ونفوذها على الأنظمة الداخلية للدول، والنظام العالمي ككل، لتحقيق أغراضها العامة كونها لا تملك مقومات القوة بمفهومها التقليدي، الأمر الذي يحتم عليها استغلال قوة معلوماتها وأفكارها واستراتيجياتها بهدف تعديل سياق المعلومات والقيم التي تقوم الدول برسم سياساتها ضمنها. (علي ثعالبي، 2014، ص97)

فعلى سبيل المثال تضطلع المنظمات غير الحكومية بتسهيل عمليات التشاور وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ القرارات والالتزامات الدولية، وحشد الضغط على الحكومات والمؤسسات المعنية لتفي بالتزاماتها، حيث قامت عديد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (شيلي، كولومبيا، الهند، ماليزيا، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية...) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية.

كما أصدرت منظمات بيئية غير حكومية أخرى بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من مشكلة علمية إلى مشكلة سياسية، لذا فقد حثت لجنة "بورنتلاند" Brundthland Commission في تقريرها العالمي "مستقبلنا المشترك" Our Common Future الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة سنة 1988 الحكومات على الاعتراف بحقوق المنظمات البيئية غير الحكومية، حيث عدت أن التغيير لا يمكن أن يتم أو يتحسن دون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، من بينها: (هاموند، 1994، ص285)

- الحق في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.
- حق المنظمات غير الحكومية في أن تستشار وأن تشارك في عملية صنع القرار البيئي.
- الحق في اللجوء إلى القانون والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

يتضح بذلك تبعات هكذا تقارير على المستويين الداخلي (الجماهيري والسلطوي) والخارجي، الأمر الذي يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في بناء القدرات وإدراج القضايا البيئية في السياسات العامة، وأجندات المحافل الدولية من خلال زيادة الوعي السياسي بالتهديدات البيئية، والمساعدة على صياغة إجماع علمي حول هذه التهديدات، وطرق الاستجابة لها، وتسهيل التفاوض في مجال إدارة البيئة.

فالمنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات أكثر وأفضل تحليلا وتقنية، وقدرة على الاستجابة بسرعة أكبر من الرسميين الحكوميين.

### الفرع الثاني: تعبئة الرأي العام

يعد تعبئة الرأي العام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية وتوجهه من أهم العوامل التي تساعدها على تطورها ودخولها المجتمع الدولي، حتى أن الدول أصبحت تضع في حسبانها ما تنشره هذه

المنظمات من تقارير وبحوث وبعثات تقصي الحقائق التي ترسلها هذه المنظمات خوفا من رسم صورة سيئة عنها للرأي العام العالمي. (الصواف، 2014، ص37)

وفي هذا الإطار ونتيجة هذا المناخ العالمي الضاغط الذي يمارسه الرأي العام العالمي وبتحريك من المنظمات غير الحكومية بذلت كثير من الشركات جهودا مختلفة لتجنب التشهير بها، ومحاولة تلميع صورتها، مما ينعكس إيجابا على تسويق منتجاتها، هذه الجهود أثمرت في حث شركة فولكسفاغن على تبني سياسات بيئية تؤدي إلى تقليص استهلاك الوقود والغازات المنبعثة من عوادم سياراتها المنتجة بنسبة 20 %، وأشادت كثير من المنظمات البيئية بسياسة الشركة على هذا الصعيد. وفي الولايات المتحدة اختيرت الشركة كأفضل صديق للبيئة من جانب معهد بحوث السوق الأمريكي J.D.Power وحازت على شهادتي أفضل إستراتيجية مبتكرة للمحافظة على البيئة من قبل هيئة المواصلات الاتحادية في ألمانيا ITBA. (الربضي، 2009، ص92)

وهكذا فإن المنظمات غير الحكومية تستعين بالإعلام والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، ودور العبادة، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام ضاغط داخل كل دولة وعلى النطاق العالمي، من أجل الضغط على زعماء الدول لإعطاء الموضوع أولوية في برنامج العمل السياسي، فأصبحت بذلك المنظمات غير الحكومية تراهن على الرأي العام الذي يشكل قوة سياسية لا يستهان بها في التأثير على الاختبارات السياسية في مجال البرامج والمشاريع الايكولوجية تحديدها.

إن تطور الرأي العام بشأن القضايا البيئية وتزايد الوعي الجماهيري، والأنشطة التي تقوم بها مختلف المنظمات البيئية غير الحكومية الوطنية والدولية، قد أعطى دفعة قوية لإجراءات كثيرة اتخذتها الحكومات خلال العقود الثلاثة الماضية لحماية البيئة، فظهرت مبادرات من قبيل استحداث عمليات إنتاجية أنظف، وطرح منتجات تولد نفايات أقل، وابتكار استراتيجيات مأمونة بدرجة أكبر لإزالة الأضرار مثل إعادة تدوير النفايات، وزيادة كفاءة استخدام المياه والطاقة والمواد في عمليات التصنيع، والإنهاء التدريجي لاستخدام مركبات الكربون الكلورية الفلورية، والمركبات الأخرى الضالعة في استنفاد طبقة الأوزون.

ومن أجل تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية تعتمد على ما يلي:

1-**المعلومات**: إن أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية هو التوفير الفوري للمعلومات حول القضايا الشائكة، لذلك غالبا ما تعود الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية لملأ فراغات البحث التي تقف في طريق صنع القرار البيئي الفعال. (Gemmill & Bamidele-Izu, 2002, p89)

2-**المدخلات في السياسات التنموية**: خلال العقود الماضية قامت المنظمات غير الحكومية بدور أكثر نشاطا في مسار وضع جدول أعمال السياسات التنموية، وقد قامت هذه المنظمات بدور فعال في إعلام الرأي العام والحكومات والمنظمات الدولية حول القضايا الهامة لسنوات عديدة، منذ ذلك الحين نشطت في ميدان السياسة فاكتسبت بذلك القضايا البيئية العالمية أهمية كبرى، وكنتيجة لنشاطات المنظمات غير الحكومية في الثمانينيات أدمجت القضايا الغابية في أجندة المداولات بين الحكومية تحت

ضغط المنظمات غير الحكومية، وفي سنة 1997 أدت ست منظمات غير حكومية دورا رئيسا من خلال اللجنة الدولية لنزع الألغام باتفاق الحكومات لضم هذه المعاهدة. (Gemmill & Bamidele-Izu, 2002, p90).

**3-الدعوة من أجل العدالة البيئية:** على مدى العقود القليلة الماضية كانت المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول فعالة بدرجة كبيرة في إظهار التباينات حول من يتحمل الأعباء البيئية، ومن يحصل على فوائد الاستثمار البيئي، بعض الفئات أصدرت تقارير، وبعضها الآخر فضل التكفل بنزاع المصلحة العامة على الدفاع عن الحقوق البيئية، وإذا كان نظام إصلاح الحوكمة البيئية العالمية يشمل آلية لتسوية النزاعات فإنه من السهل أن نرى إمكانية إسهام المنظمات غير الحكومية على صنع مثل هذه البنية، وفي الواقع فقد أظهرت "اتفاقية آرهوس" Aarhus Convention مسارا يمكن من خلاله للمنظمات غير الحكومية إيجاد سبل الانتصاف القضائي ضد الأطراف الأخرى مثل الحكومات الوطنية أو وحدات القطاع الخاص من أجل الأضرار والجرائم البيئية.

**المطلب الثاني: نماذج عن إسهام المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية**

عرفت المنظمات البيئية غير الحكومية خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إسهامات فعالة وأدوارا بارزة مكنتها من فرض وجودها كمنظمات مساندة للنظام البيئي العالمي، لتؤدي أدوارا بيئية مختلفة، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة السلام الأخضر، ومنظمة أصدقاء الأرض العالمية، وقد قمنا باختيار هذه النماذج نظرا للدور البارز الذي تؤديه في حماية النظام البيئي العالمي.

**الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر**

يعرف الدكتور عمر سعد الله منظمة السلام الأخضر بأنها: "منظمة تطوعية غير حكومية ممثلة في حوالي 40 دولة في أوروبا، وأمريكا الجنوبية والشمالية، ويصل أعضائها إلى أكثر من ثلاثة آلاف عضو موزعين في مختلف أرجاء العالم، وتهتم المنظمة بالقضايا البيئية على سطح الأرض، حيث تهدف إلى حماية البحار والغابات، والمحافظة على الموارد والثروات الطبيعية، والحد من الأسلحة النووية، والتخلي عن استعمال المبيدات الكيماوية السامة". (سعد الله، 2009، ص116)

وتعمل منظمة السلام الأخضر للارتقاء بالمعايير البيئية ومحاربة كافة أشكال التدهور البيئي، وهي تتبنى إستراتيجيتين هما:

- الإسهام الفاعل في البناء العالمي للسياسات البيئية، فمثلا تقوم بمهمة الرصد لتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها حكومات الدول، أو التي تتقاعس عن تقديمها لإخفاء حجم الكوارث البيئية التي تسببت فيها جراء عدم التزامها.
- التأثير في الهيئات الرسمية وصناع القرار لتبني تلك السياسات البيئية في أجنداتها الخاصة بالتنمية، حيث أكدت منظمة السلام الأخضر خلال مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية أهمية إجراء محادثات المناخ في القارة الإفريقية التي تواجه مشكلات إجتماعية أكثر خطورة نتيجة لتأثيرات تغيرات المناخ، ودعت منظمة السلام الأخضر إلى تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة تبني التزام عالمي

جديد للحد من انبعاثات الكربون، إذ استمرت واشنطن في تأجيل هذا الأمر حيث شددت المنظمة على أنه آن الأوان للحكومات الأوروبية والاقتصاديات الصاعدة الكبرى (الصين، والهند...) أن تتوقف عن التحجج بالولايات المتحدة للتقاعس عن المشاركة في الالتزام لتقليص الإنبعاثات، فحسب منظمة السلام الأخضر الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث بلغة بيئية، لكنها تتصرف بقذارة أبعد ما تكون عن حماية البيئة. (شكراني، 2012، ص228)

كما يعود الفضل لإسهام منظمة السلام الأخضر في حماية أجزاء مهمة من غابات الأمازون من الدمار نتيجة الاستغلال اللاعقلاني لمواردها من قبل الحكومة البرازيلية والشركات متعددة الجنسيات، وذلك من خلال حملاتها المتواصلة التي كشفت فيها عن ممارسات المستثمرين المحليين والأجانب، والتجاوزات الخطيرة على البيئة من خلال إزالة مساحات واسعة من الغابات لإنشاء منتجعات سياحية، واستغلال الأخشاب وغيرها من النشاطات الاقتصادية، مع العلم أن معظم الأنشطة التي تتم في تلك المنطقة معظمها خارجة عن القانون، حيث تتميز بطريقة همجية وغير ممنهجة، مما يقضي على تلك الموارد، وكان الرابع عشر من فيفري من سنة 2006 يوم انتصار لمنظمة السلام الأخضر وللشعب البرازيلي ككل، حيث تم إصدار مرسوم رئاسي يقضي بوضع 6.4 مليون هكتار من الغابة تحت الحماية الحكومية، لتكون محمية طبيعية تضم أكبر تنوع حيواني ونباتي.

**الفرع الثاني: منظمة أصدقاء الأرض العالمية Friends of the Earth International**

هي أكبر شبكة بيئية عالمية ممثلة في 71 بلدا تعمل على حماية البيئة، ومنظمة أصدقاء الأرض على خلاف معظم المنظمات البيئية غير الحكومية الأخرى، فهي ذات تركيبة هرمية من الأسفل إلى الأعلى، وهي عبارة عن تجمع لمنظمات محلية صغيرة شكلت الشبكة الكبيرة العالمية، هذه الشبكة تعمل على القضايا البيئية والاجتماعية الملحة في عصرنا، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء المحليين والمجتمعات والسكان المحليين من أجل وضع برامج دولية مستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية. (جرعتلي، 2006)

ومن أهم الأعمال التي قامت بها منظمة أصدقاء الأرض العالمية في مجال الحوكمة البيئية العالمية: (جرعتلي، 2006)

أ- برنامج العدالة والطاقة: تعتمد على هذا البرنامج من أجل تحقيق العدالة للشعوب المتضررة جراء التغيرات المناخية، وتعزيز السيادة والطاقة، وحق المجتمعات المحلية في اختيار نظم مصادر الطاقة المستدامة.

ب-برنامج السيادة الغذائية: يهدف هذا البرنامج إلى حظر الكائنات المعدلة وراثيا، والدفاع عن الشعوب من أجل اختيار النظم الغذائية المناسبة، فالشركات الكبرى تدمر هذه النظم وتغيرها بأنماط أخرى من الأغذية.

ت- برنامج التنوع البيولوجي للغابات: جراء الخصخصة وزيادة الصادرات وتحرير التجارة الدولية أدت إلى زيادة كبيرة في المزارع التي تخصص منتجاتها للصناعة وتصدير الأخشاب واللب، نتيجة لذلك عملت منظمة أصدقاء الأرض على القيام بحملات واسعة من أجل مكافحة ظاهرة قطع الأشجار غير

المشروع، وإزالة الغابات، وقد دعمت المجتمعات المحلية والسكان المحليين بغية الحصول على حقوقهم في إدارة غاباتهم، فالغابات تخزن الكربون وتنظم المناخ، وبالتالي تشكل عاملا حاسما في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية.

**ث-**برنامج العدالة الاقتصادية ومقاومة الليبرالية الجديدة: تعمل منظمة أصدقاء الأرض في هذا البرنامج على مقاومة سلطة الشركات العالمية والاستراتيجيات الأوروبية، وعلى مناهضة العولمة والليبرالية الجديدة بكافة أشكالها المؤدية إلى تدمير الأنظمة البيئية، واستغلال أراضي الفلاحين والمزارعين واقتلاعها منها لصالح مشاريع الشركات الكبرى والعابرة للقارات، المتمثلة في زراعات ما يسمى بالوقود الحيوي، أو لتنفيذ مشاريع مدمرة للبيئة والإنسان تحت أغلفة بيئية، كالنشاطات النووية.

## المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية

لقد قامت المنظمات غير الحكومية بإنجاز عديد من الوظائف باستخدام سلسلة من النشاطات وقنوات التأثير من خلال مشاركتها في الحوكمة البيئية العالمية، هذه المشاركة نشأت كفواعل دولية مهمة، لكن على الرغم من الإنجازات التي حققتها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تحول بينها وبين أدائها لنشاطاتها من أهمها:

- التحديات القانونية والسياسية.
- التحديات المادية.

### الفرع الأول: التحديات القانونية والسياسية

➢ نقص التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، ليس لها وجود في القانون الدولي أي ليس هناك اعتراف بهم كأشخاص اعتباريين هو أمر تعاني منه معظم المنظمات غير الحكومية، حيث لا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، وغير مسموح للممثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي، والتفاوض مع الدول، والوقوف أمام المحاكم الدولية. (حمدي صالح، 2003، ص28)

➢ عدم وجود هيكل إداري يوضح مكانة المنظمات غير الحكومية ويسهم في تمويل مشاريعها البيئية، وهذا المشكل تعاني منه جميع المنظمات غير الحكومية تقريبا، فرغم أن لها مركزا استشاريا لدى منظمة الأمم المتحدة إلا أنه لا يعدو أن يكون إلا مركزا شرفيا، إذ إن مقترحات المنظمة لم تؤخذ في الاعتبار إلا نادرا.

➢ جمع المعلومات التي لها علاقة بعملية صياغة السياسات البيئية خاصة الإحصائيات، فمعظم الدول والهيئات الدولية تتعمد إخفاء الأرقام الحقيقية لنشاطاتها، وذلك لأهداف إستراتيجية بحتة تسعى من ورائها للحفاظ على مصالحها، ويؤدي ذلك إلى نتائج خاطئة للدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

➢ لا تتمتع المنظمات غير الحكومية بأي دور تفاوضي في أعمال اللجنة التحضيرية، بل يسمح لهم فقط بأن يقدموا مذكرات مكتوبة للعملية التحضيرية من خلال الأمانة، ومذكراتهم لا تصدر كوثائق رسمية. (ثعالبي، 2014، ص118)

**الفرع الثاني: التحديات المادية**

➢ تتحصل المنظمات غير الحكومية على مصادر أموال محدودة وضعيفة، وذلك بسبب السياسة التي تنتهجها بما أنها قطاع تطوعي فهي لا تقبل التمويل من أي جهات سياسية سواء أكانت الجهات حكومات أم أحزاب سياسية أم شركات، وذلك بهدف الحفاظ على استقلاليتها، وهذا ما يطرح مشكلة التحديات المالية. (ابراهيم السعدى، 2014، ص31)

➢ التمويل من قبل المؤسسات المالية الدولية ينظر إليه على أنه شيء غير سليم، حيث يثير عديدا من القضايا والتساؤلات؛ مثل قضية الاستقلال الذاتي للمنظمة، ومدى قدرتها على إعداد مشروعاتها وبرامجها، والقيام بأنشطتها بشكل مستقل عن الجهات المانحة، وإلى أي مدى يمكن بناء الشراكة مع الهيئات المانحة، وهل يمثل تدفق التمويل عاملا إيجابيا أم سلبيا في تطوير الحركة البيئية.

**الخاتمة:**

موضوع المنظمات غير الحكومية، والحوكمة البيئية العالمية من أهم المواضيع الحديثة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد أسهم الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية في تزايد هذا النوع من المواضيع، هذه القضايا انتقلت اليوم من نطاق الدوائر العلمية إلى نطاق اهتمام السياسة والاقتصاد، ويعود هذا الانتقال إلى تنامي الوعي العالمي بالتحديات البيئية، حيث ترافق مع ظهور المنظمات البيئية غير الحكومية التي أدت دورا بارزا في هذه القضية والدفع بها في مقدمة الأحداث .

بناء على ذلك من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى مجموعة من **النتائج**؛ أهمها:

– استطاعت المنظمات غير الحكومية التأثير في السياسات البيئية العالمية المختلفة، حيث كان لها الدور البارز في نقل المعلومات، وفي المشاركة الفعالة في المؤتمرات وفي منافسة الدول والحكومات، خاصة وأن الدول لم تعد قادرة لوحدها على مواجهة التهديدات البيئية، أو التقليص من حدتها، فالشرعية المتزايدة للمنظمات البيئية غير الحكومية يجعلها قادرة على إقناع الدول بسياسات وممارسات بيئية معينة، فالحوكمة البيئة العالمية تفرض عملية تفاعلية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

– تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في نظام الحوكمة البيئية العالمية إلى جانب الفواعل الدولية الأخرى، فهي تنتج الأفكار الجديدة، وتقدم الخدمات، وتدافع عن الرأي العام المحلي والعالمي وتحركه من خلال قدرتها على مباشرة الحملات التحسيسية حول البيئة ونشرها لتقارير حولها.

– المنظمات غير الحكومية لها تأثير محدود في الشؤون البيئية العالمية، وذلك بسبب الضغوطات التي تمارسها عليها الحكومات والحد من نشاطاتها، فهي لا تتمتع بصفة رسمية، وأدوارها محدودة وغير إلزامية في صنع القرارات والمعاهدات البيئية العالمية.

وفيما يلي سنقدم مجموعة من **الاقتراحات** التي من شأنها أن تساعد المنظمات غير الحكومية على تأدية أدوار فعالة وحيوية في الشؤون البيئية العالمية:

– ضرورة إنهاء القيود التشريعية التي تضعها الدول على المنظمات غير الحكومية، التي تعرقل حرية نشاطاتها ويقيدها خلال أدائها لمهامها.

– تزويد المنظمات بالمعلومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية لها خلال أدائها لمهامها.

– ضرورة تفعيل التعاون بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجل بناء قاعدة معلومات، وهذا من شأنه أن يحرك بقوة الازدهار البيئي نتيجة للتكامل المعلوماتي.

## الإحالات والمراجع:


1. ابراهيم عصمت مطاوع. (2005). التربية البيئية (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
2. البنك الاهلي المصري. (2003). أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية (العدد الثاني).
3. الحسين شكراني. (2012). مؤتمر ديربان حول التغيرات المناخية. مجلة المستقبل العربي (397).
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2000). دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها. نيويورك: الأمم المتحدة.
5. آلن .ل هاموند. (1994). موارد العالم دليل البيئة والتنمية المستدامة (الإصدار الطبعة الرابعة). القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر والتوزيع.
6. باتر محمد علي وردم. (2003). العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة . لبنان : الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة.
7. جون بيليس، و ستيف سميث. (2004). عولمة السياسة العالمية (الإصدار الطبعة الأولى). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
8. حسن كريم. (2013). مفهوم الحكم الصالح (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. خليل حسين. (2007). قضايا دولية معاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.
10. سحر كاتوت. (2009). البيئة والمجتمع (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار دجلة.
11. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان. (2010). الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
12. سلام الربضي. (2009). المقاربات والمتغيرات العالمية: عصر الدولة وعصر السوق (الإصدار الطبعة الاولى). بيروت: دار المنهل اللبناني.
13. صالح زياني، و مراد بن سعيد. (2010). الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات . باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع.
14. طلال لموشي، و سامي بخوش. (جوان، 2020). مأسسة الحوكمة البيئة العالمية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية (الأول).
15. عبد الرحمن لحرش. (2007). المجتمع الدولي: التطور والأشخاص. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
16. عبد القادر الشيخلي. (2009). حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام (الإصدار الطبعة الاولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
17. عبد الله ذنون الصواف. (2014). دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

18. عمر سعد الله. (2009). المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي: بين النظرية والتطور. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
19. مارسيل ميرل. (1986). سوسيولوجيا العلاقات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). (حسن نافعة، المترجمون) القاهرة: دار المستقبل العربي.
20. مبروك غضبان. (2005). المدخل للعلاقات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). باتنة: باتنيت للتجهيز المكتبي.
21. مجد جرعتلي. (2006). أصدقاء الأرض العالمية. مدونة البيئة والحياة. تاريخ الاسترداد 05 10، 2012، من: http://theenvironment.maktoobblog.com/%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8% -friends-of-the-earth-international
22. محمد شرف محمد ابراهيم. (2007). المشكلات البيئية المعاصرة: الأسباب، الآثار،الحلول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
23. محمد عوض الهزايمة. (2004). قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن اتى (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: المكتبة الوطنية.
24. نادية حمدي صالح. (2003). الإدارة البيئية : المبادئ والممارسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
25. نوال علي ثعالبي. (2014). الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها (الإصدار الطبعة الاولى). الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
26. وسام نعمت ابراهيم السعدى. (2014). تطور وظائف المنظمات غير الحكومية وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

27. *Baylis, J., & Smith, S. (2001). Globalization of world politics (Third edition ed.). London: Oxford university.*
28. *Bettati, M., & Dupuy, P.-m. (1986). Les ONG et le droit international. Paris: Economia.*
29. *Biermann, F. (2004, November). Global Environmental Governance: Conceptualization and Examples. Global Governance Working (12).*
30. *Casey, J. (1998). Non-government organizations as policy actors: The case of immigration policies in spain. Barcelona: Universitat autonoma de barcelona.*
31. *Clive, A. (2001). International Organizations (Third Edition ed.). London: Routlege.*
32. *Dauvergne, P. (2005). Handbook of Global Environmental Politics. UK: Edward Elgar Publishing Limited.*
33. *Fontanel, J. (2005). Les organisations non-gouvernementales. Alger: OPU.*
34. *Gemmill, B., & Bamidele-Izu, A. (2002). The role of NGOs and civil society in global environmental governance. In I. M. Esty Daniel, Global environmental governance: Options and Opportunities. New haven: Yale school of foresty and environmental studies.*
35. *Guilhaudis, J. (2003). Relation internationales contemporaines . Paris: LITEC.*
36. *Merle, M. (1983). Sociologie des relations internationales. Paris: Dalloz.*
37. *Moutinho, P. (2005). Tropical Deforestation and Climate Chang. Brazil: Amazon institute for environmental research.*
38. *Najam, A., & Papa, M. (2006). Global Environmental Governance: A Reform Agenda. Canada: International institute for sustainble development.*